Escape of Housekeepers in Arab Gulf Countries: A Theoretical- Analytical Study

Researcher: Mariam ALDHUHOURI
Master Degree Student in Applied Sociology, Field of Crime & Criminal Justice
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - Department of Sociology
mrim.zaid46@hotmail.com
Dr. Raouf KAOUACHE
University of Sharjah, College of Arts, Humanities and Social Sciences - Department of Sociology
rkaouache@sharjah.ac.ae

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i148.4187

Abstract

The current research attempts to analyze the theoretical and empirical knowledge about housekeepers' escape in Arab gulf societies by addressing factors and consequences of the phenomenon. The housekeepers' escape in Gulf countries becomes an important issue since its widespread in the last decades, and the multiple and complex problems that need to be analyzed in order to identify its negative impacts. An analytical descriptive approach has been adopted in the identification of various factors that lead to the problem. Indeed, many theoretical approaches have been attempted to understand the process of escape. Certain theories of sociology, for example, have been focusing on the role of social construction, non-normality, in addition to conflict of principles & values of individuals when dealing with this phenomenon. On the other hand, social processes have attributed the problem to explicit factors, such as circumstances, and others implicit through processes of simulation and imitation to escapes carried out by specific housekeepers.Theories of social control have based on the availability of opportunity to escape, being satisfied with the benefits obtained from other employers, in addition to external pressures, pushing for escape from domestic work. We should note that conclusions of previous studies have shown that escape of housekeepers can be traced to mistreatment in general, like being not allowed for instance to take a break, or undermined with their basic rights, including housing, food, appropriate clothes, and delay of wages. Besides, some housekeepers might not be inclined to work according to the concluded contract, and are sometimes encouraged by recruitment agencies, especially if they are females, for escape after the end of probationary period. We are obliged to note as well that there are individuals, families and companies who could benefit from the escape of housekeepers all along with gangs that organize and manage prostitution networks and other crimes.

Keywords: Escape, Housekeepers, Arab Gulf countries

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

هروب مدبرات المنازل في مجتمعات الخليج العربي دراسة نظرية تحليلية

الباحثة مريم علي الظهوري
طالبة ماجستير في علم الاجتماع التطبيقي
مجال الجريمة والعدالة الجنائية – جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم علم الاجتماع

د. رؤوف كعواش
جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

(مُلَخَّصُ البَحث)

سعت الدراسة إلى عرض وتحليل التراث المعرفي النظري والتطبيقي المتعلق بظاهرة هروب مدبرات المنازل في المجتمعات الخليجية من خلال التعرض إلى العوامل والنتائج الناجمة عنها. ويكتسي موضوع هروب الخدم أهمية بالغة بالنظر إلى تنامي الاعتماد على هذا النوع من العمالة المجتمعات الخليجية في العقود الأخيرة، وما نجم عنه من بروز مشكلات جديدة، معقدة ومتشابكة تستدعي الدراسة والتحليل من أجل مواجهتها والحد من تأثيراتها السلبية على المجتمع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في حصر التراث النظري والتعرف على العوامل المختلفة المؤدية إلى وجود المشكلة. حاولت عديد المقاربات النظرية فهم سلوك الهروب من العمل المنزلي، فقد ركزت نظريات البناء الاجتماعي على دور البناء الاجتماعي، اللامعيارية وتصارع المبادئ والقيم لدى الأفراد في تفسير هروب العمالة المنزلية. بينما أرجعته نظريات العمليات الاجتماعية إلى عوامل مباشرة كالأشراط، وأخرى غير مباشرة عبر المحاكاة والتقليد التي تقوم بها المدبرات في الهروب. في حين اعتمدت نظريات الضبط الاجتماعي على توافر فرصة الهروب، الرضا عن تبادل المنافع مع المستعملين والضغوط الخارجية في الهروب من العمل المنزلي. ومن جهة أخرى، بينت نتائج الدراسات السابقة إلى أن هروب مدبرات المنازل يرجع الى إساءة المعاملة ومنعهن من أخذ فترة استراحة والبخس بحقوقهن الأساسية (سكن، طعام، ملابس ملائمة(الأجور وتأخيرها، أو عدم جدية ورغبة العاملة بالعمل وفق العقد المبرم، وتحريض مكاتب الاستقدام على هروب العاملات بعد مضي مدة التجريب، ووجود أفراد وأسر وشركات تستفيد من خدمات المدبرات الهاربات وعصابات تنظيم شبكات الدعارة وجرائم أخرى.

الكلمات المفتاحية: الهروب – مدبرات المنزل – بلدان الخليج العربي

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

المقدمة:

تعد ظاهرة تشغيل الخدم في المنازل من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، والتي تطورت أشكالها وظروفها باختلاف المجتمعات والثقافات. فقد انتقلت هذه الظاهرة من مرحلة العبيد التي عرفت بامتلاك وتشغيل الخدم من دون الحصول على أية حقوق قانونية، إلى مرحلة التشغيل التي تتم عبر التفاوض على ظروف وشروط عمل يتم التوافق حولها، وتنتهي بإبرام عقود رسمية تحمي حقوق الخدم. شكلت المجتمعات العربية واحدة من المجتمعات التي اعتمدت على مساعدة الخدم في مختلف الأعمال التي تقوم بها منذ القدم، وبشكل أبرز لدى المجتمعات الخليجية، أين أضحت واحدة من الظواهر الاجتماعية البارزة بتأثير التداعيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية التي نجمت عن تشغيلها.

أصبحت ظاهرة الاعتماد على الخادمات في الأسر الخليجية واحدة من الظواهر الواسعة الانتشار، أين لا يكاد يخلو أي بيت منهن من أجل المساعدة عن أداء مجموعة من الأدوار البيتية المختلفة. ظاهرة عرفت بشكل بارز منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، لتعرف تحولا من اقتصار الاعتماد عليهم من قبل العائلات الميسورة التي تشغل أفراد من داخل المجتمع، إلى الاعتماد على عمالة مساعدة من خارج المجتمعات الخليجية لدى أغلب العوائل ومن طبقات اجتماعية مختلفة. ويعتبر اكتشاف النفط وإطلاق العديد من المشاريع التنموية في مجالات مختلفة من أهم العوامل التي ساهمت في رفاه الأسر، ودفعت إلى طلب عمالة تساعد على القيام بأشغال البيت وتلبية متطلبات العوائل المتنامية. كما ساهم تحسن المستوى التعليمي للمرأة وزيادة مساهمتها في سوق العمل في زيادة الحاجة إلى عمالة منزلية مساعدة على القيام بأدوار المرأة التقليدية في المجتمعات الخليجية، خاصة مع كبر حجم المنزل وبروز أدوار اجتماعية جديدة. ظاهرة أخذت في التطور وأفرزت عديد النتائج على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والأمني التي تستدعي فهم ديناميات، التنبه لاتجاهاتها والتعامل مع تداعياتها المتعددة.

أولاً-الإشكالية:

يعد تزايد الاعتماد على الخدم في المجتمعات الخليجية واحدة من الظواهر الاجتماعية البارزة، كما يلاحظ المتتبع لسير وراها تنامي المشكلات الاجتماعية المرتبطة بتشغيلهم. فقد شكل هروب الخدم من العمل في البيوت وخرق بنود عقود العمل التي قاموا بإبرامها واحداً من المشكلات المتكررة خلال العقود الأخيرة، بشكل يدفع الباحثين والأكاديمين إلى محاولة فهم عواملها، حصر إبعادها، التنبه إلى اتجاهاتها والتعامل مع مختلف تأثيراتها.

حاولت عديد التصورات النظرية فهم الجريمة في المجتمع بشكل عام، وجريمة هروب مدبرات المنزل على وجه الخصوص. فقد تصورت نظريات البناء الاجتماعي هذه الجريمة على أنها محصلة للعلاقة مع ظروف البيئة التي توجد فيها، والتي تؤدي إلى تبني سلوكيات منحرفة في المجتمع. في حين أرجعت نظريات الضبط الاجتماعي الظاهرة إلى تراجع الالتزام بالقيم والمعايير والأهداف الاجتماعية بشكل يخل بتنظيم السلوك ويحدث انحراف في المجتمع. كذلك حاولت نظريات العمليات الاجتماعية تفسير الجريمة على المستوى الفردي من خلال ربطها بالاتجاهات وعمليات الإدراك والتعلم والروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات من جهة، وعلاقة الفرد بالبيئة المحيطة من جهة أخرى. (الوريكات، ٢٠٠٤:١٨٣)

وعلى المستوى الامبريقي، فقد اهتم العديد من الباحثين على المستوى الإقليمي بظاهرة استقدام العمالة المنزلية، ونوقشت العديد من المشكلات والتحديات الناتجة عن تشغيلها من جوانب مختلفة، بسبب تأثيرهم المهم على المجتمع. ظاهرة ارتبطت بجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي أدت إلى نتائج أثرت في غالبيتها بشكل بارز على مختلف مناحي حياة الأسر والخدم.

تولي المجتمعات الخليجية اهتماما بالغا بهذه الظاهرة وتسعى الى الحد منها من خلال عديد التدخلات القانونية والاجتماعية الاقتصادية المختلفة. فقد استحدثت دولة الإمارات العربية المتحدة قانونا جديدا نهاية سنة ٢٠٢٢ لإعادة تنظيم استقدام العمالة المنزلية، والتي حددت مدونة حقوق والتزامات جديدة. أعطت للعامل المحتمل الحق في معرفة شروط وامتيازات العمل كافة . وفي الكويت، حدد القانون الكويتي الصادر سنة ٢٠١٥ في شأن علاقة بين رب العمل والعامل المنزلي ومكتب الاستقدام، والدي يتم الرقابة عليه من قبل إدارة وزارة الداخلية.

بالنظر إلى الاتجاه الذي يأخذه البحث، انطلاقاً من تصورات النظرية السابقة وبالنظرة وسعياً لتحقيق أهدافه، تسعى دراستنا الراهنة إلى تحليل التراث النظري الذي تعرض إلى العوامل المؤدية إلى هروب مدبرات المنازل في المجتمعات الخليجية.

ثانياً- أهمية الدراسة:

تعد ظاهرة الاعتماد على مدبرات المنازل عامةً، وأن مشكلة هروبها بشكل خاص ذات أهمية كبيرة بالنظر إلى الاعتماد المتنامي عليها في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمعات الخليجية على وجه الخصوص. فقد تمددت أدوارها من جانب الرعاية والمساعدة على أداء الأعمال المنزلية إلى أدوار التنشئة الاجتماعية بشكل يستدعي فهم واقعها والتنبيه لتأثيراتها المختلفة. كما يشكل هروب مدبرات المنازل تحدياً جدياً لكل من الأسر والمجتمع

بالنظر إلى النتائج السلبية التي تفرزها على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي، والأمني. وأنه من المهم رصد عوامله والاتجاه الذي يأخذه من أجل وضع الاستراتيجيات والقوانين التي تمكن من معالجتها والحد منها. كما يعطى موضوع مسايرة التطور الحاصل في الظاهرة والحاجة إلى دراسات حديثة تقف على واقعها وتفسر العوامل التي تتحكم فيها المجتمعات الخليجية.

ثالثاً- مفاهيم الدراسة:

١. مفهوم الهروب: يناقش المفهوم هروب مدبرات المنزل كفعل يعبر عن جريمة ومخالفة في نظر القانون وتتعد مسميات الفعل باختلاف التشريعات.

أ. لغةً :أصل الكلمة في المعجم الوجيز هي "هَرَبَ"، ومعناها "فرَّ ."

ب. اصطلاحاً: يسمى هروب مدبرات المنزل في قانون الامارات "بالانقطاع عن العمل" وهو تغيب العامل المساعد عن العمل دون سبب مشروع حسب المادة 5في القرار الوزاري رقم 674 لسنة 2022 بشأن تنظيم علاقات العمل لعمال الخدمة المساعدة، والتي تحظر تغيب مدبرة المنزل دون سبب مقبول مما يجعلها مخالفة لقانون الإقامة ومهددة بالترحيل عن البلاد في حال القبض عليها.

عرفتها وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان أنها ترك القوى العاملة الوافدة للأعمال المصرح لها العمل فيها دون انقضاء عقد العمل، ومن دون علم صاحب العمل (الشميلة، 2015:8).

٢. مفهوم مدبرات المنازل: تعددت التعاريف التي اهتمت بضبط مفهوم مدبرات المنازل بتعدد التوجه الفكري والجوانب التي يتم التركيز عليها.

أ. لغةً: اشتقت كلمة مدبر من الفعل "دبّر" وهي أصل الكلمة في المعجم الوجيز. في المعجم، التدبير المنزلي هو حسن القيام على شؤون البيت وتنظيم الحياة المنزلية (معجم اللغة العربية المعاصرة، ٢٠٠٨:٧٢١).

ب. اصطلاحاً: تعددت المسميات التي تدل على عمل مدبرات المنازل ومنها الخادمة، العمالة المنزلية، والمساعدة المنزلية. عرف " المهيري" مدبرة المنزل بأنها " كل شخص طبيعي يؤدي عملاً لقاء أجر، لصاحب عمل وتحت إشرافه وتوجيهه، ينطبق بعناصره الثلاثة: العمل- الأجر- التبعية، على عامل الخدمة المنزلية. (المهيري، ٢٠١٠:١٥). كما تعرفها " نادية حليم" بأنه "عمل يؤديه شخص يشار إليه باسم العامل في المنزل ويقوم بالعمل مقابل أجر، ويؤدي إلى نتائج أو خدمة وفقاً لمواصفات صاحب العمل" (نادية، ٢٠١١:٢). ركز التعريفات بشكل عام على بعض شروط العمل هي وجود مقابل مادي للعمل يدفعه صاحب العمل، وفق شروط يتم الاتفاق عليها في إطار عقد رسمي.

وتعرف " بتول خليفة" مدبرة المنزل بأنها " عاملة آسيوية أو إفريقية استقدمت بغرض القيام بتربية الأطفال ورعاية المنزل وشؤون الأسرة". (بتول، ٢٠٠٦:١٤). حدد هذا التعريف جوانب معينة في عمل مدبرة المنزل حيث إن أصولها آسيوية أو إفريقية على اعتبارها مصدراً من مصادر استقدام العمالة المنزلية، وعدد بعض المهام التي تقوم بها وهو العمل على تربية أطفال الأسر وتنشئتهم على مجموعة من القيم والأفكار والمعايير الاجتماعية، وكذلك رعاية المنزل من خلال توفير مختلف شؤون المطبخ، ونظافة البيت...

كما يختلف معنى مدبرة المنزل باختلاف السياق الاجتماعي، الاقتصادي، والثقافي. فقد وسمه القانون الإماراتي بالعامل المساعد وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢". ويقصد بالعامل المساعد كل العمالة غير الماهرة وهي الفئة التي لا تملك شهادات علمية عالية أو تدريب معتمد كالطباخ والحارس ومربية الأطفال والمزارع والسائق الخاص وكذلك مدبرة المنزل، الذين يقدمون خدمة لصاحب العمل وهو كل شخص طبيعي أو مكتب استقدام يستخدم العامل لأداء أعمال الخدمة المساعدة، ويكون مكتب الاستقدام مرخص له وفقاً لأحكام القانون ويقوم بالتوسط لاستقدام العمالة المساعدة، ويكون مكان العمل هو المخصص للإقامة مع صاحب العمل وأسرته والمستفيد من الخدمة.

وبالنسبة للمشرع الكويتي فقد عد العامل المنزلي هو كل ذكر أو أنثى يكلف بأعمال يدوية داخل المساكن الخاصة وما في حكمها لحساب الأفراد، بموجب عقد مكتوب (المادة الأولى من قانون رقم ٦٨ لسنة ٢٠١٦ بشأن العمالة المساعدة)، يشمل القانون الكويتي صفة العامل المنزلي للجنسين، ويحدد نوع الأعمال باليدوية أي الأعمال غير المهارية التي لا تحتاج إلى تدريب عملي أو شهادة علمية، واشترط عمله داخل المساكن الخاصة التابعة لرب العمل ويتم ذلك وفقاً لعقد يبرم بين العامل ورب العمل.

انطلاقا من التعاريف السالفة يمكن تعريف مدبرات المنازل في دراستنا الراهنة بأنهن النساء اللائي يتم استقطابهن من دول شرق آسيا أو افريقيا الى دول الخليج، عن طريق مكاتب استقدام الخدم، والتي تقوم بمجموعة من الأدوار البيتية، وذلك بالاعتماد على عقد رسمي يحدد الحقوق والواجبات الخاصة بكل طرف. كما يمكن تحديد مفهوم هروب مدبرات المنازل بأنه فرار العاملات في البيوت من بيت رب العمل من دون علمه، ومخالفة القوانين وبنود عقد العمل المبرم، بغية العمل بطرق غير قانونية أو تحقيق أهداف خاصة بها.

٣. مفهوم مجتمع الخليج العربي: حددت الدراسة المجال المكاني في دول الخليج الستة.

أ.اصطلاحاً: هي الدول المطلة على الخليج العربي، والتي تتكون من ست دول هي الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر وعمان، والتي تتشارك في التاريخ، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد، والقيم المشتركة، والتباين الشديد في قوانينها، وحاجة أفرادها للعمالة المنزلية.

رابعاً- النظريات الاجتماعية المفسرة لهروب العمالة المنزلية:

تعددت النظريات الاجتماعية المفسرة لهروب العمالة المنزلية بتعدد المقاربات النظرية، والجوانب التي يتم التركيز عليها. قد قمنا من خلال هذه الدراسة بتصنيفها إلى نظريات البناء الاجتماعي، نظريات العمليات الاجتماعية، ونظريات الضبط الاجتماعي.

١. نظريات البناء الاجتماعي: ركزت هذه النظريات على دور القوى الاجتماعية في تفسير هروب العمالة المنزلية، ويمكن حصر أهم النظريات التي تشرح هذا التوجه فيما يلي:

أ. نظرية بناء الفرصة: تربط نظرية "كلوارد" بين توافر فرصة الانحراف في البناء الاجتماعي واكتساب السلوك المنحرف (الوريكات، ٢٠٠٤:١٥٦)، فهي ترجع هروب العمالة المنزلية إلى وجود فرصة تسمح لها بذلك. تصور يربط بين الانحراف وتوافر نوعين من الفرص هما: توافر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف من جهة إذ أن توافرها يبعد الأفراد عن الجريمة، وكذلك توافر فرصة الانحراف والذي سوف يؤدي إلى الوقوع فيه. تفسر هذه النظرية هروب العمالة المنزلية بعدم قدرتها على تحقيق أهدافها بالطرق المشروعة، أي أن البناء الاجتماعي لا يسمح لها بالوصول إلى ما تسعى إليه، ومن جهة أخرى فإن توافر فرصة الانحراف نتيجة تشجيع ودفع أفراد أو مؤسسات اجتماعية سوف يؤدي إلى الوقوع في جريمة الهروب من المنزل.

ب. نظرية الأنومي: ترجع هذه النظرية الجريمة إلى اللامعيارية في المجتمع، إذ يؤدي افتقاد المعايير والقيم الاجتماعية إلى تبني سلوكيات منحرفة (السمري وآخرون، ٢٠١٤:٣٧)، وبهذا يمنع وقوع توتر في المجتمع وعدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم يدفعهم إلى استخدام وسائل غير مشروعة للوصول إليها. انطلاقاً من هذا التصور، تنظر هذه النظرية إلى هروب العمالة المنزلية كأحد أنواع الجرائم، الناجم عن افتقاد العاملات للقيم والمعايير الاجتماعية التي تسهم في تحقيق أهدافهن من جهة وأهداف المجتمع من جهة أخرى. لهذا يتم اللجوء إلى الهروب كطريقة تسمح بتحقيق أهدافهن الخاصة.

ج. نظرية الصراع الاجتماعي: ترى النظرية أن السلوك الإجرامي هو نتيجة لتصارع وتضارب الثقافات والمبادئ والقيم التي تسود إحدى الجماعات التي يتكون منها المجتمع. (الجوهري، ١٩٩٧:٣٩٠). ترى النظرية أن السلوك المنحرف الذي تتبعه العاملات باعتباره محصلة صراع القيم والمبادئ والثقافة التي نشأت عليها مع ثقافة المجتمع الجديد الذي انتقلت للعيش فيه. فالسلوك الانحرافي المتمثل في هروب الخادمات من المنزل الذي تشتغلن فيه في المجتمع هو نتيجة تصادم قيمها ومبادئها التي اكتسبتها خلال مراحل طويلة من التنشئة الاجتماعية مع ثقافة المجتمع الذي تشتغل في إطاره. الأمر الذي يؤدي إلى الخروج عن قيم المجتمع والتمرد على الأفكار والعادات والتقاليد التي يحددها.

٢. نظريات العمليات الاجتماعية: ترى هذه النظريات بأن الجريمة والانحراف سلوك متعلم كأي سلوك اجتماعي آخر، وتركز على العمليات الاجتماعية التي يتم من خلالها تعلم هذا السلوك الانحرافي. ومن أهم النظريات المتضمنة في هذه المجموعة:

أ. نظرية ترابط الاختلاف: تفترض نظرية "سذرلاند" أن السلوك ينتقل من جيل إلى آخر أو من جماعة إلى أخرى، وأن هذه العمليات تحكمها قوانين التقليد الثلاث وهي: قوانين الاتصال القريب، قوانين تقليد المغلوب للغالب، وقانون الإقحام والإدخال (الوريكات، ٢٠٠٤: ١٨٤). تربط النظرية تجاه العاملات إلى الهروب بامتلاكها لصداقات مع عاملات، أو علاقات مع أفراد أو جماعات أخرى في المجتمع تساعدنهن على الهروب من المنزل. كما تلجأ المدبرات وفق أفكار هذه النظرية إلى تقليد الكفيل من خلال السعي إلى بلوغ مستوى معيشي أعلى، وهو ما يدفعهن إلى الهروب من العمل من أجل إيجاد فرص عمل أفضل. كما أن المدبرة تقوم وفق قوانين الإقحام والإدخال إلى استخدام مكتب استقدام العمالة والمساعدة والكفيل كوسيلة لتحقيق أهدافها بعد الوصول إلى الدولة.

ب. نظرية التعلم الاجتماعي: ترى نظرية "أكرز" أن الجريمة سلوك يتم تعلمه، وقد يكون ذلك مباشرة من خلال الاشراط (المثير والاستجابة والثواب والعقاب) أو بشكل غير مباشر من خلال المحاكاة والتقليد (الوريكات، ٢٠٠٤:١٨٩). تنظر النظرية إلى هروب العاملات من المنزل كاستجابة لمجموعة من المثيرات الاجتماعية، إذ يسهم وجود عائد من هذا التصرف في دفعهن إلى ارتكاب هذه الجريمة، بينما يؤدي وقوع العقاب جراء القيام بهذا السلوك المنحرف ابتعادهن عنه وتفاديه. لهذا فوجود عصابات أو أفراد متواطئين في العملية سوف يزيد من مستوى الظاهرة في المجتمع، ومن جهة أخرى سوف يؤدي التطبيق الصارم للقوانين والمراقبة المناسبة من خفض مستوى هذه المشكلة الاجتماعية. كما تربط هذه النظرية بين الهروب من المنزل والتقليد الذي تمارسه المدبرات، إذ تقمن باتباع نماذج سابقة من الهروب والتصرف بنفس الطريقة.

٣. نظريات الضبط الاجتماعي: تنظر هذه النظريات الى الانحراف باعتباره سلوك يعكس الخروج عن الضوابط الاجتماعية، ومن أهم النظريات المتضمنة في هذه المجموعة:

أ. نظرية الضبط الاجتماعي: تنظر نظرية "هرشي" الى الضبط على أنه ما يمنع أفراد المجتمع من القيام بالجريمة، وترى أن العلاقة بين الفرد والمجتمع هي التي تحدد فرصة الجريمة. فكلما كانت علاقة الفرد قوية بالمجتمع كلما قلت فرصة الانحراف، وذلك في ضوء رابط اجتماعي يتألف من أربعة عناصر هي الارتباط، الانغماس، الالتزام، والاعتقاد. (الوريكات، ٢٠٠٤:٢١٦). تفسر هذه النظرية فرصة انحراف العمالة المنزلية وهروبها بعلاقتها مع البيئة الاجتماعية التي تعمل في إطارها، فكلما زادت علاقتها بالعائلة التي تعمل لديها كلما التزمت بعملها أكثر، وعلى العكس من ذلك، فإن توتر العلاقة وسوئها سوف يسهم في وقوع جريمة الهروب من المنزل. لهذا فهي ترجع ما قد يمنع العاملة المنزلية من الهرب من منزل رب العمل إلى مدى قوة العلاقة بينها وبين العائلة التي تعمل لديها، وأن ما يحدد قوتها هو مدى ارتباطها بالعائلة التي تعمل لديهم، اندماجها في البيئة العائلية و التزامها بالقواعد والمعايير التي تحكم تصرفات أعضائها والاعتقاد في أهمية الالتزام بذلك.

ب. نظرية التبادل الاجتماعي: تقوم نظرية "بيتر بلاو" على أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض للحصول على منافع متبادلة، ويتحقق هذا بالاتفاق الذي يؤدي إلى الاستقرار (لطفي، ١٩٩٤:١٢١). يحقق الاستقرار بين علاقة رب العمل والعاملة المنزلية هو ما تحصل عليه من العقد الموقع، كأن يلتزم الكفيل بمضمونه كالمرتب، ساعات العمل المحددة، والمعاملة الجيدة، وأن تقوم العاملة بالمقابل بعملها على وفق الشروط والاتفاقات المبرمة بينهم. ترى النظرية أن ما يمنع العاملة المنزلية من الهرب هو رضى الطرفين عن الوضعية التي تم إيجادها من خلال وجود علاقة تفاوضية تحدد حقوق وواجبات كل من الخادمة ورب العمل. غير أن عدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه سواء بشكل رسمي من خلال بنود العقد أو عدم الاقتناع بمضمونه، أو بشكل غير رسمي من خلال الاتفاقات التي يقيمونها مع الخادمة يؤدي إلى اختلال العلاقة الوظيفية وعدم الالتزام.

ج. نظرية الاحتواء: ترى نظرية "ركلس" أن الجريمة محصلة للضغوطات البيئية التي يعيشها الأفراد وأن الحد منها يتم من خلال الاحتواء أو مفهوم الذات عند الأشخاص (الوريكات، ٢٠٠٤:٢١٣). تدفع ضغوطات العمل والبيئة الاجتماعية العاملة المنزلية للانحراف والهرب، وأن ما يمنعها من ذلك هو قدرتها على احتوائها الداخلي من خلال ضبط ذاتي والذي يرتبط بالتنشئة الاجتماعية والتوجه الهدفي الذي يجعلها تتحمل الضغط مقابل الأجر الذي تحصل عليه، والاحتواء الخارجي من خلال ضبط اجتماعي يعكس مدى قدرة البيئة على تعزيز السلوك الجيد والمراقبة والإشراف.

خامساً– الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والغربية موضوع العمالة المنزلية والعوامل التي تحكم ديناميتها من جوانب مختلفة، وسوف نستعرض فيما يأتي بعض من الدراسات التي تم القيام بها بين سنتي ١٩٩٤ و ٢٠١٨ حول الموضوع.

١. الدراسات الخليجية:

١. دراسة "الحربي" (٢٠١٦) الموسومة ب "وعي المرأة السعودية بحقوق العاملة المنزلية" والتي هدفت إلى التعرف على مدى وعي المرأة السعودية في مدينة العيون بحقوق العاملة المنزلية المادية، والنفسية، والصحية، والاجتماعية، والتعرف على الآثار المترتبة على غياب الوعي الحقوقي للعاملة المنزلية. استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الشامل الذي شمل ٣٢٥ من معلمات المدارس في المدينة من خلال الاعتماد على توزيع استبانة. توصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاقاً عاماً على الحقوق المادية والصحية من توفير المأكل، والمشرب والملبس والمسكن (غرفة خاصة بها)، وتوفير مستلزمات النظافة الشخصية. في الوقت الذي أوضح فيه بعض أفراد عينة الدراسة أنهن على علم تام بحقوق العاملة المنزلية، فإن تفعيلهن لتلك الحقوق كان متوسطاً، لهذا فأنهن لا يشجعن العاملة على أخذ قسط من الراحة، التأخير في، وتسليم الراتب الشهري حسب الظروف. وقد أسهمت وسائل الإعلام في الاستماع إلى تجارب الآخرين حول ترسيخ كيفية التعامل مع العاملة المنزلية.

٢ .دراسة " الأصقه" (٢٠١٦) المعنونة "هروب عاملات المنازل في منطقة الرياض" والتي سعت إلى التعرف على تاريخ عاملات المنازل، معرفة نسبهم وعددهم في منطقة الرياض، ضوابط استقدامهم، وكذلك أسباب هروب عاملات المنازل في الرياض وآثارها. اعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي في التعرف على أسباب وآثار هروب عاملات المنازل في منطقة الرياض، وتم جمع البيانات بأداة الاستبانة من ١٥٠٠ كفيل و ٥٠٠ عاملة منزلية. بينت أبرز نتائج الدراسة تزايد حالات هروب العاملات وارتفاعها في المناطق المنفتحة كمدينة الرياض. وأهم أسباب الهروب كثرة الأعمال المنزلية، يليها الثقة والحرية الممنوحة للعاملة، ليأتي بعدها التحريض من خلال مكاتب الاستقدام وإساءة المعاملة من أفراد الأسرة. كما توصلت الدراسة الى أن هروب العاملات يؤدي إلى نتائج سلبية على الكفيل والدولة، كالضغط على ميزانية الأسر، تسرب الأموال، وتحويلها إلى الدول الموردة للعمالة.

٣. دراسة " الحربي" (٢٠١٦) بعنوان "مخالفو نظام الإقامة في المجتمع السعودي بين الخطورة الاجتماعية والخطورة الإجرامية" التي هدفت للوقوف على واقع الخطورة الاجتماعية والإجرامية لفئة مخالفي نظام الإقامة في المملكة العربية السعودية". واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وعلى أسلوب التحليل الكمي من خلال الاعتماد على تقارير حول

الموضوع نتائج دراسات سابقة. توصل الباحث إلى جملة من النتائج من أبرزها المخاطر التي تصدر عن مخالفي نظام الإقامة كتشكيل عصابات إجرامية منظمة، وارتكاب أنماط متنوعة من الجرائم، ومحاولة الضغط على الحكومة السعودية بهدف ترحيلهم.

٤. دراسة " الشميلة" و" البوسعيدي" (٢٠١٥) الموسومة بـ "ظاهرة هروب عاملات المنازل في محافظة مسقط" للوقوف على أهم خصائص عاملات المنازل الهاربات، والأسر المتعرضة لتجربة هروب عاملة المنزل، والكشف عن أسباب هروب عاملات المنازل من وجهة نظر العاملات الهاربات وأرباب الأسر. كما هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار الناجمة عن ظاهرة هروب عاملات المنازل، وتقديم مجموعة من المقترحات التي قد تسهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على عينة عمدية متاحة، كما اعتمدت على أداة الاستبيان في جمع البيانات من ٥٠ رب وربة أسرة متعرضين لتجربة هروب عاملة المنزل من ولايتي السيب وبوشر، ومقابلة ٥٠ عاملة منزلية هاربة تم القبض عليهن في وزارة القوى العاملة، ومقابلة ٣ من أصحاب مكاتب استقدام عاملات المنازل. تتلخص نتائج الدراسة بأن أغلب العاملات الهاربات من الجنسية الاندونيسية، وأن أبرز أسباب الهروب بنظر أرباب العمل تتمثل بثقة العاملة بعدم تعرضها للعقاب من خلال الجهات المسؤولة، ووجود هاتف خاص للعاملة يسهل عملية التواصل للهروب، وجود أشخاص قاموا بإغراء العاملة بمرتب أعلى. أما أسباب الهروب من وجهة نظر العاملة الهاربة فتتمثل بإساءة المعاملة، تعدد الأعمال المنزلية، قلة الأجر وتأخير موعده المحدد، وحجم الأسرة والمنزل. كما اتفق أصحاب مكاتب استقدام عاملات المنازل على بعض أسباب الهروب المذكورة سابقاً من أرباب العمل والعمالة المنزلية. ومن أهم النتائج التي تتمثل بآثار هروب العمالة المنزلية هي زيادة عدد الجرائم كالسرقة وانتشار شبكات الدعارة، وظهور فئة جديدة من المواطنين تنتفع وتستثمر جهود العاملات الهاربات، ومن ناحية العاملات الهاربات هو تعرضهن للاستغلال المادي من خلال تأجير العاملات أماكن سكنية بسعر مرتفع، الخوف المستمر من الوقوع في أيدي الجهات الأمنية، وخسارة مصدر الدخل لهن ولأسرهن.

٥ .دراسة " الطريف" (٢٠١١) بعنوان "جرائم الخادمات بالمجتمع السعودي" والتي سعت إلى التعرف على نوعية الجرائم التي ترتكبها الخادمة، والأسباب التي تمنع المبحوثات من إبلاغ الشرطة عن الجرائم التي ترتكبها الخادمة في المجتمع السعودي. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وتم توزيع استبانة على عينة عشوائية بلغت ٣٠٠ مفردة من أسر الطالبات الملتحقات بجامعة الأميرة نورة. أظهرت الدراسة أن أكثر الجرائم التي ترتكبها الخادمات هي الهروب من المنزل، وأن الإبلاغ على الجرائم اقتصر على جريمة الهروب

بسبب وجود آلية واضحة ومركزاً خاصاً للإبلاغ عن هروب الخادمة، كما يحق للأسرة استخراج تأشيرة أخرى بدل الخادمة الهاربة، وأن من أسباب عدم الإبلاغ يشير إلى تسامح الأسر السعودية، ويليها عدم معرفة الأنظمة والقوانين في التعامل مع الخدم، وأحياناً عدم جسامة الجريمة.

٢. الدراسات المحلية:

١ .دراسة عباس أحمد (٢٠١٨) بعنوان "العمالة المنزلية المساعدة في مجتمع الإمارات" والتي هدفت إلى الوقوف على الدور الذي تقوم به العمالة المنزلية داخل الأسرة الإماراتية، والوقوف على طبيعة المشكلات الأسرية والاجتماعية التي برزت بسبب الخدم من خلال معرفة أسبابها، تأثيراتها، والعمل على بلورة النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في مواجهة المشكلات. اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة باستخدام أداة الاستبانة التي تم توزيعها على ٢٦٩ فرداً، وكذلك الملاحظات الميدانية للباحث من خلال معايشته للمجتمع والمقابلات الميدانية مع بعض أطراف قضية البحث من خدم وأسر ومكاتب استقدام الخدم.

توصلت الدراسة إلى أن العمالة المنزلية في الإمارات تعد سمة لجميع الأسر، وأهم مشكلتين يرتكبها الخدم هي مشكلة الهروب من العمل بنسبة ٤٨%، والسرقة بنسبة ٤٦%، أما بقية المشكلات فقد جاءت بنسب تقل عن ٢٠% كالخروج من دون إذن، إقامة علاقات منافية للآداب، العنف والتعدي، الإساءة لكبار السن والأطفال، وأقلها التعامل مع المسكرات والمخدرات. كما توصلت كذلك الدراسة إلى أن الخادمات الأكثر عرضة للهرب هن من يتم السماح لهن بالخروج كمرافقات للأطفال للعلاج أو بتوصيل الأطفال إلى حافلات المدارس، الخروج للبقالات والأسواق المحلية. كما تلعب الفجوة الثقافية الكبيرة بين الخدم ومجتمع الإمارات دوراً في إنتاج مشكلات ومخالفات وجرائم. وقد أوصى الباحث باعتماد المعاملة الحسنة للخادمة في الفترة الأولى من عملها لمساعدتها في عبور حاجز الصدمة الثقافية مما يجعلها تندمج مع مجتمعها الجديد ويجعلها أكثر التزاماً بقوانينه، وعدم فرض الإقامة الجبرية والعمل القسري في حال رغبة العاملة بترك العمل.

٢ .دراسة محمد السويدي وزملائه (١٩٩٤) بعنوان "خدم المنازل في الإمارات العربية المتحدة" إلى التعرف على الأوضاع المعيشية للأسر التي تعتمد على الخدم، الأوضاع الأسرية من حيث تركيب الأسرة، أعداد الخدم وخصائصهم، الأدوار التي يقومون بها في الاسرة، الأسباب التي دعت إلى استخدام الخدم، وكذلك الأضرار الاجتماعية التي ينتجونها. أجريت الدراسة على ٧٣٥ مواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة من جميع مناطق الدولة وتوصلت إلى أن معدل الخدم بلغ ١.٨٣ خادماً في الأسرة الواحدة، أن غالبية الخدم من الإناث بنسبة

٣٢.٩٪ ومن فئة الشباب، يدين ما يقرب نصف الخدم بدين غير الإسلام، وغالبيتهم من الجنسيات السيلانية والفلبينية والهندية. كما كشفت الدراسة تعرض ما يقرب ١٦% من أفراد العينة إلى هروب الخدم، وأظهرت أن هناك استقراراً في عمل بعض الخدم لدى الأسر إذ أن بعضهم تبلغ سنوات خدمتهم أكثر من ١٠ سنوات. ينام غالبية الخدم في غرف مستقلة، وفي غرف الأبناء بنسبة بلغت ٨٦٪. كما أظهرت نتائج الدراسة بأن أسباب استقدام الخدم هو كثرة الأعباء المنزلية، والتعود على وجود الخدم، وأن عمل المرأة لم يكن عاملاً من عوامل زيادة الخدم.

تعرضت الدراسات السابقة إلى مجموعة من العوامل المختلفة التي تسهم في هروب مدبرات المنازل ضمن سياقات مختلفة. فقد اتفقت دراسة "عباس أحمد" مع دراسة " الطريف" بأن أكثر الجرائم التي ترتكبنها المدبرات هي جريمة الهروب من المنزل. وهما يتفقان كذلك مع دراسة " السويدي" التي توصلت إلى أن نسبة الأسر التي تعرضت إلى هروب العاملات بلغت ١٦٪، كما بلغت نسبة ٤٨٪ سنة ٢٠١٨ حسب دراسة "عباس أحمد" في المجتمع الخليجي، والذي يعكس تنامي الظاهرة خلال العقود الأخيرة. كما اتفقت دراسة "الأصقة" مع دراسة "الشميلة والبوسعيدي" حول أن كثرة الأعباء المنزلية وتعددها وإساءة المعاملة منخلال الأفراد والأسرة للمدبرات هي إحدى الجوانب المهمة التي تدفع إلى هروب العاملات وفقاً لنتيجة دراسة "الحربي" فإن المرأة السعودية تتحفظ، ولا تشجع العاملة على أخذ قسط من الراحة فضلا عن ذلك، اتفقت دراسة " الحربي" في المملكة العربية السعودية مع دراسة " البوسعيدي والشميلة" في سلطنة عمان، في أن تأخير تسليم الراتب الشهري للعاملة من أهم أسباب هروبها. واتفقت دراسة " الأصقة" ودراسة "عباس أحمد" في أن الثقة والحرية للعاملة والسماح لها بالخروج ومرافقة الأطفال أو المرضى يزيد من احتمالية هروبها أكثر من اللاتي يعملن في المنزل فقط. ترى دراسة "خالد الحربي" ودراسة "الشميلة والبوسعيدي" أن من الآثار المترتبة على هروب العاملات ووجودها في الدولة كمخالفة للإقامة هو ارتكابهم لجرائم متنوعة كالسرقة. وترى العديد من الدراسات أن هناك أسباب مجتمعية تقف خلف ظاهرة هروب المدبرات كإسهام الإعلام في ترسيخ كيفية التعامل مع العاملة المنزلية بطريقة سلبية، وظهور فئة من مواطنين الدولة ينتفعون من خدمات العاملات الهاربات تفادياً لدفع الرسوم النظامية والحكومية، ووجود أشخاص قاموا بإغراء العاملة للهرب والعمل بمرتب أعلى، أيضاً ثقة العاملة بعدم تعرضها للعقاب في حال الهرب.

خاتمة:

تعد ظاهرة هروب العاملات في المنازل في المجتمع الخليجي من القضايا المهمة التي تلقي بتأثيراتها السلبية المتعددة على المجتمع، والتي يقف ورائها مجموعة من العوامل المتعددة المرتبطة بالعاملات، الأسر التي تستخدمها ومكاتب استقدام العمالة. كما تشمل هذه التأثيرات مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. حاولت عديد الجهود الفكرية تفسير ظاهرة هروب الخادمات من العمل، فقد ربطت نظرية البناء الاجتماعي الظاهرة بدور القوى الاجتماعية، أين ربطت نظرية الفرصة هروب العمالة المنزلية بعدم إتاحة البناء الاجتماعي لفرصة تحقيق أهدافها بالطرق المشروعة، وأرجعت نظرية الفرصة المشكلة الى اتاحة المجتمع لفرصة الانحراف كمحفز للهروب، كما أرجعت نظرية الأنومي هروب العمالة إلى افتقادها للقيم والمعايير الاجتماعية التي تسمح بالتكيف الاجتماعي. هذا وتعد جهود المفكرين الذين تصنف أعمالهم ضمن نظريات العمليات الاجتماعية من الأعمال المهمة في تفسير ظاهرة الهروب من العمل، والتي ترجعه إلى عملية التعلم الاجتماعي. تفسر نظرية ترابط الاختلاف ظاهرة الهروب بالحصول على المساعدة، وتنظر نظرية التعلم الاجتماعي إلى المشكلة باعتبارها استجابة لمجموعة من المثيرات الاجتماعية. فضلا عن ذلك، تربط نظرية الضبط الاجتماعي هروب العمالة المنزلية بمستوى الالتزام الاجتماعي، التبادل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية.

كما كشفت عديد الدراسات السابقة الاقليمية والمحلية أهمية التنبه إلى العوامل المتحكمة في ظاهرة هروب العمالة المنزلية والاتجاهات التي تأخذها، والتي أرجعتها إلى عديد العوامل التي يمكن أن نحصرها في كثرة الأعباء المنزلية وتعددها، وإساءة المعاملة من قبل أفراد الأسرة، وعدم إعطاء العاملة مدة استراحة كافية، وتأخير الراتب الشهري للمدبرة، كذلك اسهام الاعلام في ترسيخ كيفية التعامل مع العاملة المنزلية بصورة سلبية، ووجود أشخاص يستفيدون من خدمات العاملات الهاربات يزيد من فرصة الهروب، فضلا عن مستوى الثقة والحرية التي تمنح للعاملة في السماح لها بالخروج من البيت للقيام بأدوار مختلفة. كما تعرضت الى العديد من النتائج السلبية التي يمكن أن تفرزها كزيادة عدد المخالفين في الدولة مما يؤثر سلبا على أمنها، وارتكابهم لجرائم أخرى.

قائمة المراجع والمصادر:

١. أحمد، عباس. (٢٠١٨). العمالة المنزلية المساعدة في مجتمع الإمارات (ط١). أبوظبي: الاتحاد النسائي العام.

٢. اللاصقة، آمنة بنت عبدالرحمن علي. (٢٠١٦). هروب عاملات المنازل في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم العربية والإنسانية، مج١٠، ع١.

٣. الجوهري، مصطفى فهمي. (١٩٩٧). أصول علمي الإجرام والعقاب (ط١). دبي: كلية شرطة دبي.

٤. الحربي، خالد بن سليم. (٢٠١٦). مخالفو نظام الإقامة في المجتمع السعودي. حوليات آداب عين شمس، مج٤٤.

٥. الحربي، هيا صالح سعود. (٢٠١٦). وعي المرأة السعودية بحقوق العاملة المنزلية. مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، مج ٢٨، ع ٢.

٦. حليم، نادية. (٢٠١١). عاملات المنازل في مصر: الأوضاع القانونية والمشكلات الفعلية. المجلة الاجتماعية القومية، مج ٤٨، ع٢.

٧. خليفة، بتول. (٢٠٠٦). الاتجاهات نحو الخادمات وأثره على أساليب التنشئة الأسرية والتوافق النفسي للأبناء بدولة قطر. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

٨. السمري، عدلي وآخرين. (٢٠١٤). علم اجتماع الجريمة والانحراف (ط٢). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٩. السويدي، محمد بن عيسى، وأبو شهاب، عبد الله محمد، وحسن، طه حسين. (١٩٩٤). خدم المنازل في الإمارات العربية المتحدة (ط١). منشورات صندوق التكافل للعاملين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

١٠. الشملية، كلثم بنت سالم بن عبد الله، والبوسعيدي، راشد بن حمد بن حميد. (٢٠١٥). ظاهرة هروب عاملات المنازل في محافظة مسقط (رسالة ماجستير غير منشورة). مسقط: جامعة السلطان قابوس.

١١. الطريف، عادة بنت عبد الرحمن محمد. (٢٠١١). جرائم الخادمات بالمجتمع السعودي. الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية، مج ٢٧، ع ٥٣.

١٢. عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة. مج ١. القاهرة: عالم الكتب.

١٣. لطفي، طلعت إبراهيم. (١٩٩٤). بيتر بلاو ومدى اسهامه في تطور نظرية التبادل الاجتماعي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج ١٢، ع ٤٦.

١٤.مخشاني، صفاء. (٢٠١٩). الحماية القانونية لأجر العاملات والعمال المنزليين. مجلة المنارة للدراسات القانونية.

١٥.المعجم الوجيز. (٢٠٠٩). القاهرة: دار الكتب المصرية.

١٦.المهيري، سالم بن علي. (٢٠١٠). التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ط١). المنامة: سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ع٥٨.

١٧.موقع البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت.

١٨.موقع البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة.

١٩.الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لمملكة البحرين

٢٠.الوريكات، عايد. (٢٠٠٤). نظريات علم الجريمة (ط١). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.